

صندوق النقد يحض الدول العربية على خفض رواتب القطاع العام



الأحد 11 فبراير 2018 01:02 م

حضت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، السبت، الدول العربية على خفض رواتب القطاع العام والدعم الحكومي؛ من أجل ضبط الإنفاق، وتحقيق نمو قابل للاستمرار، وخلق وظائف.

ورحبت لاغارد التي كانت تتحدث في "منتدى المالية العامة في الدول العربية"، الذي يستمر يوماً واحداً في دبي، بالإصلاحات "الواعدة" التي تبنتها بعض الدول العربية، لكنها شددت على وجوب اتخاذ المزيد من الخطوات؛ للتغلب على مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة. وتؤثر أسعار النفط المنخفضة بشكل مباشر على الموارد المالية لمصدري النفط العرب، فيما يواجه مستوردو النفط الديون المرتفعة والبطالة والنزاعات والإرهاب وتدفق اللاجئين، بحسب لاغارد.

ورصدت كافة الدول العربية تقريباً ميزانيات عجز في السنوات القليلة الماضية، فيما سجلت الاقتصادات العربية نمواً لم يتجاوز 1,9 بالمائة العام الماضي، نصف المعدل العالمي، بحسب صندوق النقد العربي الذي نظم الفعالية مع صندوق النقد الدولي.

غير أن الإنفاق العربي لا يزال مرتفعاً جداً، خصوصاً في دول الخليج الغنية بالنفط، حيث إن الإنفاق الحكومي يتعدى 55 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب لاغارد.

وقالت إن العديد من الحكومات العربية اتخذت خطوات لاحتواء الإنفاق، لكن تلك الإجراءات غالباً ما أتت مؤقتة وغير دائمة.

وتابعت بأن إصلاح الإنفاق الحكومي يجب أن يركز على خفض الدعم الحكومي المكلف ورواتب القطاع العام، مع تعزيز فعالية قطاعات مثل الصحة والتعليم والاستثمارات العامة.

وقالت لاغارد: "ليس هناك حقيقة أي مبرر لمواصلة استخدام دعم الطاقة"، مضيفاً: "إنه مكلف جداً، يمثل ما معدله 4,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط، و3 بالمائة لدى مستوردي النفط".

وجميع دول مجلس التعاون الخليجي الست، والعديد من الدول العربية الأخرى، قامت بخفض الدعم على الطاقة في السنوات الأخيرة، لكن الكلفة لا تزال مرتفعة.

وقال المدير العام، رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، عبد الرحمن الحميدي، إن قيمة الدعم العربي للطاقة انخفضت من 117 مليار دولار في 2015 إلى 98 مليار دولار العام الماضي، بحسب دراسة للصندوق.

وشددت لاغارد على أهمية تطبيق إصلاحات صارمة ومعدل نمو أعلى؛ من أجل خلق وظائف للشباب العرب.

وقالت "إن البطالة بين الشباب هي الأعلى في العالم، معدلها 25 بالمائة، وتتعدى 30 بالمائة في تسع دول". مضيفاً: "أكثر من 27 مليون شاب طامح سينضمون إلى سوق العمل في السنوات الخمس القادمة".

وقال الحميدي إن الاقتصادات العربية يجب أن تنمو بمعدل 5 إلى 6 بالمائة؛ لخلق الوظائف الضرورية، مضيفاً أن نصف عدد السكان في الدول العربية، البالغ 400 مليون نسمة، هم دون الـ25 من العمر.